

اكتشاف أكبر حقل للنفط في تاريخ البحرين

السبت 31 مارس 2018 10:04 م

أعلنت اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي في البحرين التوصل إلى اكتشاف أكبر حقل للنفط في تاريخ البلاد. وذكرت اللجنة، بحسب ما نقلت وكالة أنباء البحرين «بنا»، تم اكتشاف مورد كبير من النفط الصخري الخفيف تقدر كمياته بأضعاف حقل البحرين، بالإضافة إلى اكتشاف كميات كبيرة من الغاز العميق. ويعتبر هذا الاكتشاف خلال عهد الملك «حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة» عاهل البحرين، أول اكتشاف منذ عام 1932 عندما تم تدشين أول بئر للنفط في المملكة خلال عهد الشيخ «حمد بن عيسى بن علي آل خليفة».

وقد باشرت اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي وضع الخطط التفصيلية لمضاعفة عمليات الاستكشاف والتنقيب، حيث تم توجيه الهيئة الوطنية للنفط والغاز وشركات النفط الوطنية بالعمل على تحسين مستوى المسح الجيولوجي. وسيساهم تطوير هذا الحقل الجديد في «رفد قدرات البحرين التنافسية ومواصلة تنفيذ مشاريع ومبادرات التنمية، وكذلك الوفاء بالتزاماتها مع الدول الشقيقة والأسواق المالية العالمية».

كما وجه ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الهيئة الوطنية للنفط والغاز لتحديد جدوى الكميات القابلة للاستخراج من هذا الحقل الجديد ووضع الخطط لتطويره بالمدّة الزمنية مع مراعاة الطبيعة الجيولوجية للموقع وتكلفة الاستخراج.

أسفرت أعمال اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي برئاسة سمو ولي العهد الأمير #سلمان بن حمد بتوفيق من الله في التوصل إلى أكبر اكتشاف في تاريخ مملكة #البحرين

– اخبار سمو ولي العهد (@BahrainCPnews) 1 أبريل، 2018

يذكر أن «اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي» تم إنشاؤها بموجب مرسوم ملكي عام 2013 برئاسة ولي العهد؛ بهدف تطوير قطاع الطاقة في المملكة.

والبحرين تعتبر الأقل في الموارد النفطية بين دول «مجلس التعاون الخليجي»، وتنتج نحو 200 ألف برميل من النفط الخام يوميا. وهذا البلد الخليجي هو الأكثر عرضة من جيرانه لأزمة انخفاض أسعار النفط، وعدم الاستقرار السياسي بالمنطقة، بحسب وكالة «بلومبيرغ» الاقتصادية.

وتعاني البحرين من أزمة اقتصادية، بسبب عدم وجود خطة جديرة بالثقة لتحسن الأوضاع المالية خلال الفترة المقبلة، ما أسهم في اللجوء إلى السندات الدولية.

وفي 13 يونيو/حزيران الماضي، أقر مجلس الوزراء البحريني مشروع قانون الميزانية العامة للعامين الجاري والمقبل، بعجز يبلغ 2.5 مليار دينار (6.62 مليار دولار).

